

المسألة الأولى: أجب بصح أو خطأ مع التعليل في الحالتين معا (10 نقاط)

1/ تنقسم العملية التأمينية إلى ثلاث أشكال: التأمينات المباشرة؛ إعادة التأمين والتأمين المشترك؛ التأمينات المتخصصة. ويعتبر ضمان الأخطار التجارية وغير التجارية ضمن التأمينات المتخصصة:

• صحيح: لأن التأمينات المتخصصة تصدر وثائق لتغطية أخطار عدم تسديد القروض التصديرية والعقارية والاستثمارية.

2/ تهتم التأمينات المباشرة بتغطية الخسائر والأضرار الناجمة عن أنشطة اللوجستيك الدولي (النقل البري والبحري والجوي؛ الشحن والتخزين؛ أخطار الغرق والتلف والسرقة والحريق):

• صحيح: لأن الأخطار التي يتعرض لها الأشخاص والبضائع من الأضرار التي تقوم شركات التأمين المباشر بحمايتها (تأمينات الممتلكات العينية؛ تأمينات الأرواح والأفس)

3/ يقصد بالخطر التجاري المؤمن عليه تلك الخسائر محتملة الحدوث، والناجمة عن تداعيات الارهاب ومصادرة الملكية والتأمين وأحداث العنف والاحتجاجات والحروب والكوارث الطبيعية:

• خطأ: المضمون المفاهيمي للخطر السياسي.

4/ يعرف الخطر السياسي المؤمن ضده بأنه احتمالات وقوع خسارة ناتجة عن نقص الملاءة المالية للمشتري الأجنبي (المستورد للبضاعة الوطنية)، بمعنى عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات نحو المصدر (الاعسار أو العجز المالي؛ الإفلاس):

• خطأ: المضمون المفاهيمي للخطر التجاري.

5/ طلب الحماية على المخاطر التجارية مرتبطة بقروض التصدير أما عقود الاكتتاب على المخاطر السياسية فمبررها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتقال عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال:

• صحيح: لأن المصدر والمستثمر الأجنبي يكتتب لدى وكالات التأمين المتخصصة من أجل تسوية مطالباته وتأدية التعويضات المستحقة في حالة تضرر الذمة المالية مقابل الأقساط التي يسدها على دفعات منتظمة.

6/ حسب التقارير السنوية الصادرة عن اتحاد بيرن الدولي لهيئات ضمان الاستثمار وانتظام الصادرات فإن حجم العلاوات المكتتبه في ضمان الاستثمار الدولي تأخذ حصة الأسد بـ: 95% مقابل 5% فقط لوثائق التأمين على الائتمان التصديري:

• خطأ: العكس صحيح.

7/ تلجأ هيئات ضمان الاستثمار وانتظام الصادرات إلى استقرار واستنطاق التقارير الفصلية والدورية لوكالات التصنيف الائتماني من أجل قياس الخطر الطبيعي:

• خطأ: قياس الخطر التجاري والسياسي (بالتنسيق مع الهيئات المتخصصة: COFACE, EULER-

(HERMES, ATRADIUS, AON, NEXI

المسألة الثانية: حل وناقش القضايا التالية (10 نقاط)

1/ يؤدي التأمين على مخاطر التجارة الخارجية (أنشطة الاستيراد والتصدير) وضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة دور ثموي فعال؛ اشرح ذلك على ضوء ما يلي:

1-1/ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية:

• الناتج المحلي الاجمالي؛ معدل النمو الاقتصادي؛ ميزان المدفوعات؛ الميزان التجاري؛ البطالة؛ التضخم

1-2/ الجوانب الفنية والاكتوارية:

• رياضيات التأمين؛ نظرية الاحتمالات؛ قانون الأعداد الكبيرة؛ علوم الاحصاء؛ الخبير الاكتواري؛ قياس الخطر؛

حساب القسط والتعويض (التكلفة والعائد)

1-3/ الجوانب القانونية والتشريعية:

• الحقوق والواجبات؛ الالتزامات والتعهدات؛ تسوية المنازعات؛ الأحكام والدعاوى القضائية؛ عقود الأذعان

2/ يواجه قطاع التأمين الجزائري العديد من التحديات:

- 2-1/ الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس):
- التحرير والانفتاح؛ الخصوصية؛ العولمة المالية؛ متطلبات التنافسية الدولية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- 2-2/ حجم الأقساط المكتتبة:
- رقم الأعمال الاجمالي ضعيف جدا (1.23 مليار دولار عام 2015)
- 2-3/ الكثافة والاختراق:
- نسبة الكثافة: نصيب الفرد من حجم الأقساط المكتتبة (الاتفاق على التأمين): 44 دولار (متواضعة للغاية).
 - معدل الاختراق: المساهمة في الدخل الوطني (التغلغل والنفاذ والعمق): 0.73% (بعيدة عن المعايير العالمية).
- 3/ يعاني سوق التأمين الوطني الكثير من المشكلات الهيكلية والتنظيمية (العرض والطلب والمنافسة)، حاول استعراضها بالتشخيص والتحليل على ضوء ما يلي:
- 3-1/ تسوية المطالبات وتأدية التعويضات:
- التباطؤ والتأخر في تسوية الملفات العالقة؛ سوء التسيير وغياب ادارة الوقت؛ نقص مفهوم ادارة الجودة الشاملة.
- 3-2/ الوعي والثقافة التأمينية:
- الكنز المفقود؛ يرجع لعدة أسباب: دينية؛ اقتصادية؛ ثقافية؛ تعليمية؛ ...؛ البرامج التوعوية والحملات التحسيسية.
- 3-3/ الأحكام الفقهية للشريعة الاسلامية:
- صدور فتاوى العلماء من المجامع الفقهية بشأن عدم جواز التأمين التجاري، لاشتتماله على الغرر والربا والقمار وأكل أموال الناس بالباطل؛ عكس التأمين التكافلي الذي يعتمد على تبرعات المشتركين.
- 3-4/ أجهزة الإشراف والرقابة:
- مثل المجلس الوطني للتأمينات ولجنة الإشراف على التأمينات بوزارة المالية، حيث أن عدم فعالية الآليات الرقابية أدى إلى استفحال المشاكل، والمنافسة السعيرية على حساب النوعية والجودة للمتعاملين والعارضين.
- 4/ العلاقة بين المصدر والمستورد في فضاء التجارة الخارجية تظهر في شكل تدفقات ملموسة وغير ملموسة؛ تحدث عن الأنشطة الاكتتابية لعرضي وثائق التأمين بالجزائر (بلغ عدد المتعاملين 24 شركة عمومية وخاصة، محلية وأجنبية):
- 4-1/ التدفقات العينية:
- انسياب لوجيستي للسلع والبضائع من بلد المصدر (الانتاج) إلى بلد المستورد (الاستهلاك)، حيث تتعرض إلى العديد من المخاطر أثناء المبادلات التجارية من خلال النقل والشحن والتخزين في الموانئ والمطارات أو عبر السكك الحديدية (الغرق والتلف والسرقة والحريق والحجز الجمركي ...).
- 4-2/ التدفقات النقدية:
- نظم التسوية النقدية أو الدفع؛ بحيث أن ابرام المعاملات يترتب عنه التزامات مالية للطرفين (استلام وتسليم)، حيث يتدخل النظام المصرفي لإتمام الصفقات، على غرار: الاعتماد المستندي، بطاقات الائتمان،
- 4-3/ التدفقات المعلوماتية:
- تقوم هيئات ضمان الاستثمار وانتظام الصادرات ببيع المعلومات الاقتصادية والتجارية لزيانها، والمتعلقة بالمعارض والصالونات والتظاهرات واستكشاف الفرص التسويقية في العالم الخارجي.
- 5/ تراهن الحكومة على الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX من أجل ترقية التصدير القومي خارج المحروقات؛ تطرق إلى الموضوع من الأبعاد والزوايا التالية:
- 5-1/ الصادرات غير النفطية:
- بالنظر لرقم أعمال الشركة CAGEX الذي لم يتعدى 7 مليون دولار، نستنتج أن من بين مسببات هشاشة الصادرات خارج المحروقات هو ضعف التغطيات التأمينية لحماية وضمان المصدرين لبضاعتهم وأموالهم.
- 5-2/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تسجل الجزائر أرقام ضئيلة في تدفقات رأس المال الأجنبي بسبب غياب مناخ الاستثمار وصعوبة القيام بالأعمال؛ ومنها المنظومة المالية والمصرفية والتأمينية، أي تدهور أداء هيئات الاكتتاب لتغطية الأخطار وتعويض الخسائر المحتملة.

3-5/ حملة وثائق التأمين (عدد المصدرين والمستوردين):

- يعزى نقص الطلب على وثائق التأمين على الخطر الائتماني في الجزائر؛ إلى قلة المتعاملين في النشاط التصديري (الفلاحة والصناعة التحويلية)، فحسب المركز الوطني للسجل التجاري بلغ عدد المصدرين 410 (منهم 160 فقط فاعلين)، مقابل 4100 مستورد.

4-5/ محاكاة الاستراتيجية الدولية لأكبر شركة تأمين في العالم (BERKSHIRE HATHAWAY)
:(MULTINATIONAL CONGLOMERATE COMPANY)

- الاستفادة من الفكر الإداري المتميز وريادة الأعمال الناجحة؛ يحتل مديرها التنفيذي WARREN BUFFETT المرتبة الرابعة عالميا ضمن قائمة فوربس لأثرياء العالم؛ وهي شركة تكتل قابضة تعتمد منهج استراتيجي في تنويع الخطوط الإنتاجية (الخدمات المالية؛ السلع الاستهلاكية؛ المجوهرات؛ العقارات؛ ...).